دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع

حواوسة جمال
جامعة قالمة - الجزائر-

مقدمة:

يعتبر الأمن حاجة إنسانية، وضرورة بشرية، وغريزة فطرية، لا تتحقق السعادة بدونه، ولا يدوم الاستقرار مع فقدانه، لأن مصالح الفرد والمجتمع مرهونة بتوفيره، فهو يحقق راحة في البال، وانشراحا في الصدر، وشعورا بالسعادة والطمأنينة والسكينة، مصداقا لقوله تعالى: "فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش الآيتان: 3- 4)، فالأمن حاجة ضرورية لاستمرار الحياة، وانعدامه يؤدي إلى القلق والخوف وانهيار المجتمعات ومقومات وجودها. فهو من العوامل الجوهرية التي تحفظ الوجود الإنساني وتمنحه مكانة في الحياة، لذلك فقد تطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور الوسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية الى العصر الحديث الذي صاحبه تطور وسائل المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات.

وتعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود الإنساني، حيث أثبت الواقع التاريخي أن الإنسان كان يبحث عن الاستقرار والطمأنينة والقوة منذ وجوده على سطح المعمورة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها أمنه الاقتصادي الغذائي والأمن العائلي والعشائري والأمن الصحي...الخ.

وقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، وتوسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية؛ فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن أمن المجتمع ومكتسباته، بل تعدى ذلك إلى مسؤولية جميع مؤسسات المجتمع ودورها في تحقيق الأمن الاجتماعي والوطني وتعزيزه.

أولاً- مشكلة الدراسة:

يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن بمختلف أنواعه، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غيابه، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم.

ومن هنا فالأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، وهنا يجب استخدام كل الوسائل المتاحة من مؤسسات تربوية إعلامية واجتماعية وأمنية لتعزيز ونشر الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع.

ومما لاشك فيه تنمية الثقافة الأمنية لدى المجتمع وأفراده تقع على عاتق العديد من المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمسجد والمدرسة والجامعة والشرطة...الخ، ومن هنا فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الاجابة عن التساؤلات التالية.

1. ما المقصود بتنمية الثقافة الأمنية ؟
2. ماهي أهم مستويات الأمن في المجتمع ؟
3. كيف تساهم المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع ؟

ثانياً - أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. أهمية موضوع الأمن في حد ذاته، وارتباطه الوثيق بحياتنا اليومية، كما أنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة والاهتمام بصورة مستقلة فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بترسيخ أنظمة الحكم أو بواجبات أفراد السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم.
2. يعتبر موضوع الثقافة الأمنية واحداً من الموضوعات الهامة الجديرة بالدراسة، ومن المسائل الاجتماعية والأمنية الهامة التي طالما أثيرت حولها التساؤلات والنقاشات، مما يجعلها قابلة للبحث والدراسة لدى الباحثين والمفكرين، فهي قضية تخص مختلف شرائح المجتمع.
3. لم تحظ الجزائر بوجه عام بدراسات علمية حول دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية، وإن كانت هناك بعض الدراسات الضئيلة فهي بطبيعة الحال غير كافية لإعطاء صورة واضحة عن هذا الموضوع، أو كون هذه الدراسات ركزت على قضية الأمن بشكل عام.

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. التعرف على مفهوم الثقافة الأمنية، وكيفية تنميتها دينياً وعقلياً وروحياً وتدريبياً لدى أفراد المجتمع، والتعرف على الإسهام الذي يمكن أن تحققه المؤسسات الاجتماعية المختلفة في تعزيز وتفعيل التربية والثقافة الأمنية.
2. التعرف على أهم المستويات الأمنية في المجتمع كالأمن الفردي والإنساني والإقليمي...الخ.
3. توعية أفراد المجتمع من خلال تنمية الثقافة الأمنية لديهم في ضوء الأساليب التربوية والتعليمية المختلفة.

رابعاً - مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم الدور:

يستخدم مصطلح الدور (Role) في علم الاجتماع وعلم النفس والانثربولوجيا بمعاني مختلفة، فينطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة، تخضع لتقييم معياري لحد ما قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين [1]. فالدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي، وهناك نوعان من الأدوار: دور مكتسب يقوم به الفرد سواء اختاره أو تعلمه، ودور موروث يحصل عليه الفرد بصفة تلقائية عند ميلاده.

2. مفهوم المؤسسة الاجتماعية:

المؤسسة يعني "تأسيس شعب"، في المعنى الكلاسيكي، انتقال مجموعة أفراد تحركهم ميول وأهواء تفصل بينهم أو تجعلهم متعاقدين، من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية التي يعترفون من خلالها بسلطات فوق مصالحهم ومفاضلاتهم [2].

المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار... [3]، وتساهم المؤسسة في الميدان الاجتماعي، من خلال نشاطها في المجالات الاجتماعية، التربوية، السياسية، والثقافية...الخ.

أما المؤسسات الاجتماعية هي تلك المؤسسات التي أوجدها المجتمع لتلبية ضرورة من الضرورات الاجتماعية، وهي تقدم خدمات مختلفة للأفراد، وهي كثيرة ومتعددة وعلى رأسها الأسرة والمدرسة، والمسجد، والشرطة...الخ.

3. التنمية:

مصطلح التنمية من المصطلحات الحية المتطورة التي لم يستقر مفهومها عند حدود جامعة مانعة، كما هو الشأن في كثير من المصطلحات. ويعرفها سعيد مارك آل زعير على أنها الجهد المنظم لاستغلال الإمكانيات المادية والطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع لتحقيق حاجاته الحقيقية المختلفة تحقيقا متوازنا [4].

وتعرفها هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بأنها عملية للعمل الاجتماعي ينظم فيها أهل المجتمع أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، فيحددون حاجاتهم الجماعية والفردية ويتعرفون على مشاكل حياتهم، كما يقومون بوضع الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات ثم يقومون بتنفيذ هذه الخطط معتمدين في أغلب الأحوال على موارد البيئة وإذا اقتضى الأمر فأنهم سيكتملون هذه الموارد بموارد وخدمات من الهيئات الحكومية خارج نطاق المجتمع المحلي [5].

4. الثقافة الأمنية:

يرى ريموند وليامز R. williams أن الثقافة طريقة معينة في الحياة، سواء عند شعب، أو فترة، أو جماعة... [6]، أي أنها مرتبطة أشد الارتباط بالحضارة. فالثقافة من وجهة نظر بعض الباحثين مرتبطة ارتباطا كليا بالحضارة؛ لأن ثقافة كل أمة هي أساس حضارتها في فكرها وحركتها، وأسلوب حياتها. أما الثقافة الأمنية فهي القيم والأخلاق الرفيعة والمعارف العامة والمعلومات الأمنية التي لها صلة بعمل رجال الأمن [7].

والثقافة الأمنية مجموعة العلوم والمعارف والمهارات التعليمية والتدريبية والتقنية التي يتلقها الفرد من خلال المؤسسات الاجتماعية والأمنية المختلفة لتنمية مداركه اللازمة في مختلف جوانب الحياة.

5. تنمية الثقافة الأمنية:

هي العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ويحددوها، ثم يضعوا الخطة ويعملوا لسد الحاجات [8]. وهي تنمية المدارك اللازمة لدى الفرد تجاه التطورات العصرية والتقنية المتطورة والمتجددة في المجال الأمني، وهذه التنمية تكون عن طريق جملة من الوسائل والأساليب كالصحف والمجلات الأمنية، والإذاعة والتلفزيون، والنشرات الإعلامية، والندوات والدورات التدريبية والتأهيلية...الخ.

خامساً – أهم المستويات الأمنية:

1. الأمن الفردي:

ويقصد به حماية الأفراد من الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين...، بالإضافة إلى إدانة العنصرية وكل أشكال التمييز العنصري، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات، فهو يقر أن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم ضد النظام العام الدولي [9]. وهناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بأمن الأفراد كميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، واتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها.

2. الأمن الإنساني:

لقد طرح **بلاتز** W.E. Blatz عام 1966، في مؤلفه: (الأمن الإنساني: بعض التأملات) فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي

تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة[10]. ويرى وزير الخارجية الكندي السابق **لويد أكسورثي** Loyd Axworthy أن الأمن الإنساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلا من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الإعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر[11]. ويقدّم **كوفي عنان** تعريفا شاملا للأمن الإنساني فهو يعني أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية ...[12].

3. الأمن القومي أو الوطني:

يرى كل من **أموس جوردن** Amos Jordan **ووليم تيلور** W.J. Taylar أن ظهور مفهوم الأمن القومي كمصطلح علمي كان منذ الحرب العالمية الثانية[13]، غير أنه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، وبالتالي ظهرت مدرستين مختلفتين لدراسة موضوع الأمن الوطني هما: المدرسة الإستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية...[14]، والمدرسة المعاصرة (التنموية) التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك من يعرف الأمن القومي على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها. فالأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية[15].

4. الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية متعددة، ولفهم التعاون الأمني والإقليمي ظهرت بعض النماذج، منها:

أ- **الأنظمة الأمنية:** وتشمل قطاعاً عريضاً من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية.

ب- **الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:** حيث يعرف **كارل دويتش** Karl Deutsch الجماعة الأمنية بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة...أي اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات التغيير السلمي[16]. أما المجتمع الأمني فهو مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى[17].

ج- **الأحلاف:** علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة، وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى.

د- **الكتلة الدولية:** هي إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى. وتختلف عن الحلف من حيث درجة الاختيار، والاختصاصات والصلاحيات، ودرجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير [18].

هـ- **الائتلاف:** هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيها، ويختلف الائتلاف عن الحلف في غياب الطابع التعاقدي، ومحدودية مجالات التعاون، ونشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب، ومرونة الانضمام أو الانسحاب من الائتلاف [19].

و- **التعاون الإستراتيجي:** هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أو الحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري.

5. الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به [20].

ولتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها:

أ- **نظام توازن القوى:** وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية. ونظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول [21].

ب- **نظام الأمن الجماعي:** ظهر كرد فعل لنظام توازن القوى، وهو التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، وهو أيضا ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها [22]. وهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف [23].

سادساً - دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع:

يرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الاجتماعية لما لها من دور في بناء المجتمع، حيث تلعب هذه المؤسسات أدواراً تكاملية مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع، ومن هذه المؤسسات نجد:

1. الأسرة:

تعد الأسرة المحضن الطبيعي الأول الذي يتولى حماية الفرد، وقد أثبتت التجارب العملية أن أي مؤسسة أخرى غير مؤسسة الأسرة لا تعوض عنها، ولا تقوم مقامها. وتكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيراً في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، فهي البوتقة التي يخرج منها المواطن الصالح؛ لذا يجب على الأسرة أن تعي دورها تماما تجاه أمن المجتمع، وأن تقوم بأدوارها المختلفة على النحو التالي:

- غرس القيم والفضائل الكريمة والآداب والأخلاقيات والعادات الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وتحثه على أداء دوره في الحياة وإشعاره بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه وتجعله مواطنا صالحا في المجتمع.
- تعليم الأبناء التفاعل الاجتماعي وكيفية تكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الأسرة من أشكال التفاعل الاجتماعي، وعلى الأسرة تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره مما يجعلهم قادرين على التفاعل مع الآخرين في المجتمع.
- تربية المواطن وتنشئته تنشئة سليمة، وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والوعي الأمني، وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية، وتعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية، وتعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع.
- ومن الناحية النفسية على الأسرة أن تسعى إلى إشباع حاجات أفرادها النفسية، فهم في حاجة إلى الرعاية الأبوية التي توفر لهم الحماية والأمن، ويجب على الأسرة أن تحرص - لاسيما الأبوين- على التقليل من الخلافات والصراعات، وما يمكن أن يترتب عليهما من عراك وشجار حاد يهدد الأمن داخل المنزل ويسبب مزيدا من الرعب والخوف للأطفال [24].
- توفير المسكن المناسب، والذي يمثل رابطة قوية تجمع فاعلي الأسرة، إذ أنه يجمعهم ويوحدهم فهو منطلقهم وإليه يعودون فيجدون الراحة والسكينة والدفء والحنان، ويتبادلون أحداث اليوم وآمال الغد، ويتصرفون بتلقائية، ويشبعون حاجات أساسية لا يمكنهم إشباعها في أي موقع آخر [25].
- توفير التربية العاطفية والنفسية أيضاً، كمعاملة الطفل بالرأفة والرحمة والمداعبة، والتقبيل ومسح الرأس، وتقديم الهدايا، والبشاشة في الاستقبال والوداع، والعناية بالطفل والبحث عنه من غير تمييز بين الأولاد في المعاملة والحب، مع الاعتدال في الحب والكره حتى لا تتعقد نفسية الطفل. وهكذا يكون البناء العاطفي والنفسي باحترام الذات، وإشعار الولد بالمحبة والرعاية والأهمية، والتركيز على بناء المستقبل [26].
- على الأسرة أن توفر الأمن الغذائي والصحي لأفرادها، فكل طفل يحتاج إلى عناية تامة دقيقة في إشباع دافع الجوع والعطش، من حيث كميته ونوعه وطريقة تقديمه، ومن المعروف أن الطفل في الشهور الأولى يعتمد على الرضاعة، وتشير فوزية دياب إلى أن الرضاعة الطبيعية هي الأداة الأولى التي

توفر للطفل أولى الحاجات النفسية والشعور بالطمأنينة والأمن...، وحرمان الطفل من ثدي أمه، حرمان له من لذة الحياة بمعناها العميق [27].

- يجب على الأسرة أن توفر لأفرادها أسباب العيش الكريم والمتطلبات والحاجات مادية. فالأب العاطل الذي لا يعمل ولا يجد من المال ما يسد به حاجة الأسرة...فإن الأسرة بأفرادها ستتعرض للتشرد والضياع، وإن الأولاد سينزلقون نحو الانحراف والإجرام، وربما دفع ذلك أفراد الأسرة إلى التفكير في الحصول على المال بأية وسيلة غير شريفة أو مشروعة كالسرقة والاغتصاب والرشوة ... إلخ [28].
- على الأسرة أن تستعمل أسلوب النقاش والحوار الأسري الذي يوطد العلاقة بين الآباء والأبناء، وتوعيتهم من الأخطار وتصحيح ما لديهم من مفاهيم خاطئة، فوقوع الشباب في مشاكل وانحرافات هو نتيجة لإهمال الأسرة لدورها التوجيهي والتوعوي، ولأن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بكل مؤسسات وهيئات المجتمع كون أفرادها يعملون في هذه المؤسسات كان لزاما عليها أن تقوم بهذا الدور كما يجب، وأن تتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة (دور الحضانة، المدارس، المساجد).
- يجب على الأسرة أن تبعد أبناءها عن مظاهر الغلو والتطرف والانحراف السلوكي، فالأسرة هي المسئول الأول عن ظهور السلوك الإجرامي أو المنحرف، كما أنها مسئولة عن تكوين السلوك السوي، ويأتي ذلك عن طريق تأثر الأبناء بطبائع الآباء أو الحرمان الشديد لمدة طويلة، أو عدم استقرار الأسرة.
- يمكن للأسرة متابعة أبناءها داخل المنزل من خلال ملاحظة علاقاتهم فيما بينهم، ومتابعتهم خارج المنزل من خلال معرفة من هم أصدقاء الأبناء ومع من يجتمعون خارج المنزل، ومن أي النوعيات هم ومدى مناسبتهم للأبناء من حيث السن والمستوى الدراسي والفكري والاقتصادي والقرب المكاني والالتزام الأخلاقي...الخ.

2. المسجد:

للمسجد منزلة عظيمة في الإسلام، فهو محراب للعبادة ومدرسة للعلم، وندوة للأدب، فكان أول مدرسة جماعية منظمةٍ عرفها العرب لتعليم الكبار والصغار ولتربية الرجال والنساء، وجعل الله له قدرا ومكانة حيث يقول عز وجل: "وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا" (سورة الجن، الآية: 18). ولم يكن دور المسجد محصورا على أداء العبادات فحسب، بل كان له دور سياسي، وثقافي، واجتماعي...الخ، إلا أنه مع تعدد المؤسسات الاجتماعية تقلص دور المسجد ليكون دارا للعبادة، ولسنا بصدد قبول أو رفض هذا التقليص وإنما بيان أهمية دور المسجد حتى مع محدودية هذا الدور.

وإذا كانت المؤسسات الاجتماعية تبذل قصارى جهدها لرعاية وعناية المعوقين والفقراء والمعوزين واليتامى، وبالتالي التقليل من احتمالات وقوع هذه الفئات فريسة للجريمة والإنحراف جراء الفقر والحاجة، فإننا نرى المسجد النبوي قبل خمسة عشر قرنا يقوم بهذا الدور على أكمل وجه، حيث وجد في مؤخرة المسجد ما يسمى بـ: "الصفة" وهي مكان مظلل في شمالي المسجد يأوي إليه فقراء المسلمين [29].

إن تحقيق الأمن في حياة الناس من القضايا التي أولى لها المسجد عناية كبيرة، وتمثل ذلك في المجهودات التي بذلها الأئمة والخطباء، ولا يمكن أن يتحقق الأمن إلا في ظل عقيدة صحيحة تتفق مع فطرة الإنسان التي فطر عليها، ومن هنا تأتي أهمية دور المسجد في غرس قيم الثقافة الأمنية في نفوس أفراد المجتمع من خلال:

- اختيار مواضيع الخطب والدروس والمحاضرات ذات العلاقة بالواقع المعاش ومناقشة هذه المواضيع بتجرد وعلمية والتخفيف من اللغة الوعظية والحماسية التي تخاطب العواطف ولا تحرك العقول، وهنا ولابد من اختيار الخطيب المناسب، والتنويع في المحاضرين فليس شرطا أن يكونوا من الشرعيين دائما.
- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه، وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية وهذا لقوله تعالى: ((وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا))، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق وعدم الانحراف عنه، وعدم نصرة طرف الغلو والإفراط أو طرف الجفاء والتفريط في صراعهما المستمر، كذلك معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها، فلا بد من تعريفهم بهذه الأفكار وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها... [30].
- تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، والتوجيه والتربية الدينية التي تقوم على تنمية الأخلاق الحميدة، والتصدي للفساد والرذيلة وسيادة أحكام الشريعة، والعمل على منع الجريمة عن طريق: التهذيب النفسي، وتكوين رأي عام فاضل مضاد للجريمة، وذلك من خلال الخطب والمحاضرات والدروس.
- تقوم الجمعيات المنطلقة من المساجد والمؤسسات الدينية بمجموعة من الأعمال التي تساعد على استتباب الأمن في المجتمع نذكر منها على سبيل المثال تقديم مساعدات للفقراء والمعوزين للحد من التناقض الاجتماعي الذي يكون بين من يملكون الثروة والذين تعوزهم الحاجة إلى أدنى متطلبات الحياة، فتخفف حدة الصراع بينهم، وتقديم المعونة والتوجيه لحالات الأطفال والأسر التي تتعرض لمشكلات ومواقف تتطلب المساعدة [31].
- تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم البعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير، ونشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم، ويحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان، فيقيهم ذلك شر الانحراف، وتقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة.
- يجب على المسجد أن يوفر التربية الروحية والأخلاقية لأفراد المجتمع، حتى ينشئوا نشأة عقدية صحيحة، والتربية الروحية تؤثر في شخصية الفرد تأثيرا كبيرا فتجعله ميالا للخير...مستعينا بالله عزَّ وجل الذي يؤمن به، ويلجأ إليه في السراء والضراء والشدائد، ويثق في عونه وتوفيقه [32]، أما عن التربية الأخلاقية فإن من أهم أهداف الإسلام إتمام مكارم الأخلاق، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (إنَّما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق)، ويدخل في نطاق الأخلاق كل سلوك إرادي صادر من إنسان راشد، ولذا فهدفها هو تنمية السلوك الأخلاقي على أساس شموله لما ينظم علاقة الفرد بنفسه أو بالنَّاس

أفراداً وجماعات، أو بالكون، أو بالخالق، طبقاً لما جاء به القرآن الكريم... [33]، والهدف من ذلك هو سعادة الإنسان وبالتالي تحقيق الأمن والطمأنينة لأفراد المجتمع.

- على المسجد أن يأمن الفرد على فكره، وعقيدته من أن يتم قهره على ما يخالف ما يعتقده، وهذا بتلقينه كلمة التوحيد، وتعليمه السيرة النبوية، وسير الصحابة والتابعين، وأركان الإسلام الخمس، وبالتالي يملأ أوقات الفراغ لديه بكل نافع ومفيد، ويجنبه الوقوع في الانحراف ومظاهر العنف، وبالتالي يحقق للأفراد الأمن في أنفسهم بتحقيق حاجاتهم العقدية، وهذا يدفعهم للشعور بحاجات المجتمع وقيمه بما يحقق له الأمن والاستقرار.

3. المدرسة:

تقع على المدرسة مسئولية كبيرة في توفير التربية والثقافة الأمنية من خلال تنفيذ تعليمات الوزارة بشأن شروط وإجراءات الأمن في المدرسة وجعلها بيئة ملائمة للدراسة، والعمل بجهد على توفير المعلومات والإرشادات سواء للإدارة أو طاقم التدريس أو التلاميذ بشكل محاضرات توعية على متطلبات الأمن والسلامة وذلك من خلال:

- تنمية الثقافة الأمنية لدى الطلاب والطالبات، والتعريف بأهمية سيادة المناخ الأمني الإيجابي وأثره في تطور المجتمع، والتبصير بأهمية الثقافة القانونية والنظامية كي يعرف المواطن حقوقه وواجباته، والحث على احترام القانون والنظام العام، والتعريف بخطر الجريمة وأنواعها، وأثرها على الفرد والمجتمع، ومكافحة الجريمة، والوقاية من الانحراف، وتحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة [34].
- ترسيخ القيم الإسلامية والأخلاقية والاجتماعية، وحماية النشء من التيارات السلبية الهادمة، وذلك بتدريب الطلبة على مقاومة التيارات التي تدعو إلى الخروج على القانون وانتهاك الحريات وارتكاب الجريمة وتهديد أمن المجتمعات. إضافة إلى التعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها [35].
- تلقين المفاهيم الأمنية للطلبة، وتوعيتهم بأخطار تعاطي المخدرات وآثارها الأمنية على الفرد والمجتمع، وتدريبهم على التمسك بالنظام- بوجه عام- في مختلف نواحي حياتهم الدراسية لتحقيق الأمن الوطني وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية...الخ [36]، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الأفكار.
- تساهم بعض المواد الدراسية كالتربية الإسلامية بدور فاعل في خدمة الأمن لدى الطلاب، حيث تقوم بترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب منذ المراحل الأولى للتعليم، ومما لاشك فيه أن انعكاس هذه العقيدة على سلوك التلميذ سوف يجعل منه مواطناً صالحاً مساعداً في أمن وطنه وأمانه.
- إعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية والأساليب التربوية، وحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر، وإضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة والانحراف.

- ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع وعدم قصر نشاطها داخل الحجرات الدراسية فقط، والقيام بعملية تثقيف التلاميذ عن مفهوم الأمن وأهميته، ومراقبة سلوكهم، ووضع آليات عمل توضح متطلبات وإرشادات وتعليمات الأمن والسلامة للمدارس ليتم تطبيقها من قبل إدارة المدرسة وإتباعها من قبل التلاميذ كمكافحة العنف المدرسي .
- تكريس الثقافة الأمنية لدى التلاميذ، وذلك بمناقشة مواضيع هامة لمراحلهم العمرية مثل التحذير من تعاطي المخدرات، وسب المسلم وقتاله، وإيضاح حد السرقة وتحريمها، وعرض مواضيع أمنية مهمة تتعلق بأمن المجتمع وحمايته من الجريمة والانحراف، وتوضيح الحد الفاصل بين المقبول في المجتمع والغير مقبول.
- يجب الإشارة إلى أن المدرسة تتعامل مع مجتمع مصغر للمجتمع الكبير بكل سلبياته وإيجابياته ولذلك فإنه من المتوقع أن لا يكون المجتمع الطلابي داخل المدرسة خاليا من بعض المظاهر السلوكية السلبية مثل العنف والجنوح وغيرها من أشكال السلوك الإجرامي، لهذا ينبغي على المدرسة أن تحدث مناهجها وأساليبها في التعامل مع المجتمع المتغير لتوافق التغيرات وتستمر رسالتها في نشر الوعي والمحافظة على الأمن [37].

4. الشرطة:

لقد تم إنشاء أجهزة الشرطة للقيام بواجبات أساسية كمنع الجريمة والمحافظة على الأمن العام وحماية الأفراد والمجتمع، إلا أنه مع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع المدن وارتفاع نسبة الكثافة السكانية أصبحت الشرطة أمام تحديات عصرية تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بدرجة عالية من الدقة والكفاءة دون تعاون وتنسيق مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

لقد بدأت وظيفة الشرطة تاريخياً بمهام بسيطة تتعلق بحفظ النظام والقبض على المخالفين لأنظمة الدولة وعلى المجرمين، ومع تطور وظيفة الدولة، وتطور المجتمع ومع الانفجار المعرفي وظهور التقنيات الحديثة وشبكات الحاسب تطورت وظيفة الشرطة وأصبح لها العديد من المهام [38].

واجتماعياً فإن نشأة الجماعة وتعايش الأفراد مع بعضهم البعض بطريقة تتسم بالرضا والاحترام تتطلب توفر وسائل وأساليب الأمن والأمان لذا فإن نشأة وظيفة الشرطة تعتبر تاريخياً من ضروريات الحياة الاجتماعية الآمنة [39]، ومن هنا ظهر ما يسمى بالشرطة المجتمعية التي هي عبارة عن اشتراك أفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة من غير الشرطة في عملية منع الجريمة من أجل إشراك الأفراد في مكافحة الجريمة [40].

ويقوم جهاز الشرطة بعدة مهام من شأنها بث الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع ومنها:

- الضبط الاجتماعي، والحفاظ على أخلاق الأمة وسلوكها الاجتماعي، ومعاونة الفئات الضعيفة في المجتمع كالعجزة والأطفال والنساء والمتشردين وطلقاء السجون، وتوفير الخدمات العلاجية والإسعافية للفقراء والمصابين في الحوادث الجنائية وغير الجنائية، وتوفير وسائل لرعاية الأحداث ومعالجة أسباب انحرافهم ومعاونة المفقودين والضالين ومعالجة

المشاكل الاجتماعية والظواهر السالبة قبل أن ترقى إلى مرتبة الجريمة، وتطوير العلاقة بين رجل الأمن والجمهور لتحقيق التعاون المشترك في سبيل المصلحة العامة [41].

- إعداد رجال الشرطة وتدريبهم وتثقيفهم وفق أسس التعامل والتفاعل مع المجتمع، وتشجيعهم على مواصلة الدراسة لرفع مستواهم العلمي، لأن الثقافة الأمنية جزء من تركيب شخصية رجل الأمن وهي السمة التي تميز تصرفاته الخاصة عن تصرفات الآخرين من أفراد المجتمع ذوي الطبيعة المدنية في أعمالهم [42]. كما يجب على رجال الشرطة زيارة المدارس والجامعات لإلقاء دروس التوعية الأمنية والمشاركة في الندوات والمحاضرات.
- لم تعد وظيفة الشرطة في المجتمعات الحديثة مقصورة على المحافظة على الأرواح والأعراض وحفظ الأمن ومكافحة الجريمة، بل اتسعت حتى شملت خدمات اجتماعية عديدة تتعلق بالتوعية والنصح والإرشاد والوقاية وحماية أخلاق الأفراد ورعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الإسهام في توفير الحياة الآمنة لأفراد المجتمع وهذا بالطبع من ضمن أهم عوامل التعاون مع أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى نشر مفهوم الشرطة المجتمعية [43].
- على أجهزة الشرطة أن توثق الصلة بينها وبين الأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة لتقديم أفضل الخدمات الأمنية بمفهومها الشامل، وذلك بعقد ندوات ومؤتمرات لإتاحة الفرصة للمواطن للمشاركة في المجال الأمني، وتوثيق الصلة مع الأسر والجيران ومراكز الشرطة وذلك بتبادل الزيارات والاستفادة من الآراء لمكافحة الجريمة، لأن أجهزة الأمن بمفردها غير قادرة على مكافحة الجريمة فلابد من تعاون ومؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة التي تسعى دائما إلى محاولة نشر مبدأ التعاون والتآخي بين أفرادها.
- يجب على أجهزة الشرطة أن تزود رجالها بمعلومات في مجال علم النفس والاجتماع ليستطيعوا فهم نفسيات أفراد المجتمع وأطر العلاقات والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وتزويد رجال الشرطة غير الحاصلين على مؤهلات علمية بدورات تدريبية في مجال التعامل مع الآخرين، ومحاولة تغيير الأسلوب المتبع من قبل الكثير من رجال الشرطة مع المواطنين بحيث يكون التعامل بأسلوب لين، كما يجب على الشرطة أن تخرج من عزلتها الاجتماعية، وتندمج مع أفراد المجتمع، لأن الإحساس بالعزلة قد يعرقل جهود نشر مفهوم الثقافة الأمنية.

5. وسائل الإعلام:

لقد أحدثت وسائل الإعلام تغيرات جوهرية في بنية العلاقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات، وأصبحت تتحكم في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للفرد، حيث يرى المفكر الفرنسي، ما بعد الحداثي Post Modernity، جان بودريار (Baudrillard) أن وسائل الإعلام والاتصال عملت على إدخال تغييرات جوهرية وإحداث تحولات جذرية غير مسبوقة في حياة الناس بسبب التطور المذهل الذي طرأ على صناعة الاتصال الجماهيري. فالتلفاز بصفته أحد أهم هذه الوسائل، على سبيل المثال لا يعرض لنا العالم أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة يحدد ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه [44]. فهو ينقل لنا عالم الواقع المفرط على حد تعبير جان بودريار، فالعالم الحقيقي لم يعد موجودا بالفعل.

ويُعد الإعلام الأمني من بين فروع الإعلام التي تهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر متعلقا برجال الأمن، وتبرز أهمية هذا الإعلام المتخصص في نشر الأمن والثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع من خلال:

- بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلبا على عقيدة الأمة وشبابها وكذا طرح ما يهم الشباب من قضايا فكرية ملحة، فالعمل الإعلامي الاحترافي الأمني يتطلب إيجاد المعلومة السريعة وتقديمها للمشاهد والمجتمع والقارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل، وإيجاد الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع وتقديمها للشباب لكي تحل محل رموز الفكر والضلال المستوردة من الخارج [45].

- إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والوطنية وتحذر من التطرف والإرهاب وتركز على الثوابت الأخلاقية والاجتماعية والعادات والقيم الأصيلة، واستخدام وسيلة الشريط (الكاسيت) والكتيب الصغير في التبصير بقضايا الأمن وأهميته في حياة كل فئات المجتمع [46].

- إبعاد أفراد المجتمع عن المواد الإعلامية المضرة، وتقديم البديل النافع لهم من الوسائل المسموعة أو المرئية، أو المكتوبة، أو إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية، وخلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها باعتبارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع.

- تعويد الأفراد وتدريبهم على موضوعية التفكير، وذلك عن طريق ما تعرضه هذه الوسائل من ندوات ومحاضرات من قبل المتخصصين، مما يدعم لدى الأفراد موضوعيتهم في حكمهم على أمور الحياة، ويدعم قلة التصادم بين الأفراد ويمكنهم من حل مشكلاتهم وتوصلهم إلى الاستقرار والأمن، وتزويد الأفراد بالخبرات والمهارات السلوكية منها والاجتماعية التي تدعم تعاملهم مع الحياة ومع الناس، وذلك يكون عن طريق البرامج الاجتماعية والتربوية والنفسية والطبية، بحيث تكون هذه الخبرات مفيدة تعمل على تعديل سلوك الأفراد وتوجيه هذا السلوك نحو كل ما هو مفيد.

- التركيز على البرامج المحلية باختلافها والاعتماد على أفضل القدرات والخبرات الوطنية لتنفيذها واختيار المناسب للبيئة والعادات والتقاليد، والتقليل من البرامج المستوردة والتي تتعارض مع اتجاهاتنا وقيمنا وحتى مع قدراتنا وتصوراتنا خاصة إذا كانت هذه البرامج وهمية خيالية تدعو إلى الجريمة والعنف، بالإضافة إلى توفير البرامج الترويحية المناسبة والهادفة كالمناسبات، والنشاطات العامة، والمعارض، والمسرحيات الموجهة لتدعيم الأشياء الايجابية أو تعديل الأشياء السلبية.

- التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي بدأت في الظهور في مجتمعاتنا المعاصرة، هذا فضلا عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحصينهم من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن.

- المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة داخلياً وخارجياً بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وتوثيقها وتحليلها من زوايا متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية، وتوجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة الجريمة.

خاتـمة

ناقشت هذه المداخلة دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع، من خلال إبراز دور الأسرة والمسجد والمدرسة وأجهزة الشرطة ووسائل الإعلام في أحداث التكامل والتوازن داخل المجتمع، ومن خلال رؤية الأمن كعملية متكاملة تتناغم فيها مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية ونشر الثقافة الأمنية قضية تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية باختلاف أبنيتها الاجتماعية. ففي الوقت الذي تنطلق فيه الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع، فإن المؤسسات الاجتماعية تنطلق من محور تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته، وبهذا فالمؤسسات الاجتماعية هي كوابح اجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع.

قائمة الهوامـش:

1 - محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 358.

2 - خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 212.

3 - Jean longatte, Jacques muller, **economie d'entreprise**, DUNOD, Paris, 2004, p 01.

4 - محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، ج 3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 834.

5 - عبد التواب مصطفى، **دور برامج التليفزيون في رفع مستوى اللغة العربية في المجتمع المصري**، مجلة الفن الإذاعي، العدد 137، إتحاد الإذاعة والتلفيزيون، القاهرة، مصر، 1993، ص 20.

6 - طوني بينيت وآخرون، **معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 232.

7 - تركي بن سلطان عبد العزيز، **الإعلام العسكري**، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ، ص 26.

8 - عبد الله حسن العبادي، **أفكار في التنمية**، دون دار نشر، الرياض، العربية السعودية السعودية، 1995، ص ص 51-52.

9 - خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا**، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 47.

10 - خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية، العدد 13، القاهرة، 2006، ص 31.

11 - Kanti Bajpai, **An Expression Of Threats Versus Capabilities ACROSS Time and Space**, Security Dailogue, vol 35, No: 03, 2004, p 360.

12 - عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، 2005، ص 58.

13 - Robert. o. Keohane And Joseph. S. Nay, **Power And Interdependance**, Boston: Little and Company, 1977, P 06.

14 - Hans. J. Morgantau, **Politiks Among Nations: The Setrugle For Power And Peace**, Alfred. A. Konop. Inc, Sixth Ed, 1985, P 11.

15 - وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام، الجزائر، 1994، ص 117.

16 - جون بيليس وآخرون، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 425.

17 - M. Berowitz And P. G. Bock, **American National Security**, New York: Free Press, 1965, P 15.

18 - عماد جاد، حلف الأطلنطي: **مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، رسالة دكتوراه (منشورة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1998، ص 19.

19 - ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص ص 256- 257.

20 - محمد نبيل فؤاد، **حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير**، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2007، ص ص 14- 15.

21 - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 257.

22 - إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص ص 60- 61.

23 - نشأت عثمان الهلالي، **الأمن الجماعي**، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، العدد 09، القاهرة، 2005، ص 09.

24 - شيفر وميلمان، **الإرشاد النفسي للأطفال و المراهقين**، ترجمة نسيمة داوود و نزيه حمدي، 1996.

25 - وحيدة سعدي، **الأسرة: مقاربة اتصالية**، مجلة العلوم الإنسانية: www.ulum.nl، السنة 04، العدد 30، سبتمبر 2006.

26 - إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، **المسئولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها: الأسرة كنموذج**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21- 24/2/ 1425 هـ www.minshawi.com.

27 - أحمد محمد مبارك الكندري، **علم النفس الأسري**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 2، الكويت، 1992، ص 125. - إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، مرجع سابق، ص 29.

28 - إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، **مرجع سابق**، ص 29.

29 - حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 4، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1964، ص 421.

30 - هاجر بنت توفيق بن مصطفى المانع، **الأمن في المجتمع، بحث في مادة: النظام السياسي في الإسلام**، المملكة العربية السعودية، دون سنة، ص 18.

31 - عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **الأمن مسئولية الجميع: رؤى مستقبلية**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21- 24/2/ 1425 هـ www.minshawi.com، ص 18.

32 - سهيلة زين العابدين حماد، **مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب**، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 3- 4.

33 - **المرجع نفسه**، ص 6- 7.

34 - فهد بن سلطان السلطان، **التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني**، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية: الأمن مسؤولية الجميع، الرياض، 11- 14 محرم 1429 هـ، ص 08.

35 - وزارة التربية والتعليم الإماراتية، **التربية الأمنية**، 2007، www.moe.gov.ae/index.htm.

36 - حامد زهران، الأمن النفسي **دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي**، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988.

37 - عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **مرجع سابق**، ص 32.

38 - محمد علي خلاف، **نظام الشرطة الكويتي والمقارن، أكاديمية** سعد عبد الله للعلوم الأمنية، الكويت، 2002، ص 12.

39 - مخيمر صلاح وميخائيل عبده، **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 74.

40 - أبو شامة عباس، **شرطة المجتمع**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1419هـ، ص 37.

41 - **المرجع نفسه**، ص 13.

42 - هلال بن عاطي بن عطية السعدي المالكي، **تنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن في ضوء أساليب التربية الإسلامية**، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2009، ص 26.

43 - قدري عبد الفتاح الشهاوي، **الموسوعة الشرطية القانونية**، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1977، ص 50.

44 - انطوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصُياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 512.

45 - عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **مرجع سابق**، ص 42.

46 - **المرجع نفسه**، ص 43.